المحاضرة الثالثة: أسباب الفساد الإداري والمالي وآثاره السلبية.

ينشأ الفساد الإداري والمالي نتيجةَ عواملَ بيئية اقتصادية وسياسية واجتماعية تعتبر أسبابا رئيسية في انتشاره وتوغله في المجتمع، كما يمكن أن ينشأ نتيجة عوامل بيئية أخري لا تقل أهمية عن سابقتها، إلى جانب هذا فإنه يترك آثارا غير مرغوب فيها على جميع الجوانب بما فيها الجهاز الإداري الحكومي.

أولا: أسباب الفساد.

الفساد الإداري والمالي كغيره من أنواع الفساد الأخرى لا ينشأ من فراغ بل يكون ذلك لعدة أسباب تختلف باختلاف البيئة التي تَكَوَّن فيها، والتي نوضحها في الآتي:

1) **أسباب البيئة الاقتصادية:** هناك عدة أسباب مرتبطة بالبيئة الاقتصادية تؤدي إلى ظهور الفساد منها:

- **تدني الرواتب والأجور.**
- **عدم توزيع الثروة بشكل عادل.**
- **التحول السريع وغير المخطط نحو الخصخصة.**
- **الأزمات الاقتصادية.**

2) **أسباب البيئة السياسية:** تعتبر البيئة السياسية أكبر مجال لنشوء الفساد الإداري والمالي، وذلك أنه يكون محمياً ضمن إطاره الرسمي، حيث يمكن ذكر أهم أسباب ذلك في الآتي:

- **عدم الاستقرار السياسي.**
- **تعدد الأحزاب وظهور جماعات الضغط والتأثير.**

3) **أسباب البيئة الاجتماعية والثقافية:** الإدارة التي ينشأ فيها الفساد هي جزء من المجتمع تتأثر بعاداته وثقافته السائدة، لذلك يمكن إحصاء أهم هذه العادات والثقافات التي تتسبب في انتشار الفساد في الآتي:

- **ضعف النظام التعليمي والخدمة المدنية.**
- **التعصب الطائفي.**
- **شيوع ثقافة الفساد في المجتمع.**

4) **أسباب البيئة القانونية:** يمكن إجمالها فيما يلي:

- **سوء صياغة القوانين واللوائح.**
- **ضعف المساءلة والتساهل في تطبيق القوانين.**
- **ضعف الأساليب المعتمدة في التحقيق.**

5) **أسباب البيئة الإدارية والتنظيمية:** تتمثل أهم الأسباب الإدارية والتنظيمية فيما يلي:

- **عدم صوابية الحوافز.**
- **تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف كثيرة ومتعددة.**
- **ضعف الهياكل والمعدات.**

6) **الأسباب الشخصية:** هي العوامل المرتبطة بشكل مباشر أوغير مباشر بشخصية الفرد وتكوينها ونظام القيم لديها ورؤيتها للحياة وأسلوب التعامل، والتي تتمثل أساسا في الآتي:

- **مدة الخدمة الإدارية.**
- **المهنة والتخصص.**
- **تأثير الأسرة.**
- **المنظومة القيمية للفرد.**

ثانيا: الأثار السلبية للفساد الإداري والمالي.

الآثار الاقتصادية للفساد: ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الآثار في الآتي:

- **التأثير في النمو الاقتصادي.**
- **تخفيض معدلات الاستثمار.**
- **الآثار السلبية على الجهاز الحكومي أهمها:** تحويل التخطيط الحكومي إلى عملية صورية، والحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري، والإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة، والانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة.
- **آثار الفساد على القطاع الخاص، من أهمها:** الفساد في المناقصات، الغش وغياب الأمانة السوقية، فقدان الأمن، الفساد في نقض العهود والمواثيق.

1) **الآثار الاجتماعية للفساد الإداري والمالي:** يتحمل المجتمع نتيجة انتشار الفساد الإداري والمالي تكلفة اجتماعية كبيرة، يمكن أن نعرضها باختصار فيما يلي:

- هروب الكفاءات العلمية والفنية بسبب المحاباة والرشوة وغيرهما؛
- ازدياد حالات الصراع الطبقي مما يُضعف التكافل بين أفراد المجتمع الواحد؛
- فقدان المواطن الثقة بحكومته نتيجة ما يشاهده من ممارسات فاسدة في الإدارات العامة؛
- التشجيع على ممارسات الموظفين غير المشروعة؛
- انتشار الادعاءات والمعلومات الكاذبة والمظللة والتي يُرَوِّجُ لها الفاسدون؛
- تشكيل جماعات لممارسة الجريمة الاجتماعية مع ضعف الرقابة وتطبيق العقاب.

2) **الآثار الإدارية للفساد:** يؤدي الفساد إلى مجموعة من الآثار السلبية على الجهاز الإداري نذكُرُها في الآتي:

- شيوع الانتهازية ومحاولات توريث الوظائف العامة في مختلف المستويات الإدارية.
- وَهْن وإفساد العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين.
- يؤدي الفساد إلى هروب الكفاءات وأصحاب الخبرات والمؤهلات العليا.
- يمثل الفساد الإداري مثلا وقدوة سيئة للموظفين الجدد.
- تدني إنتاجية العامل وتأخير إنجاز الأعمال وانخفاض جودة السلع والخدمات، وإهدار مصالح المواطنين الذين يتعاملون مع الأجهزة الحكومية.
- وضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب وهو ما يؤدي إلى إرباك الجهاز الإداري وتعثر التنمية وتدهور فعالية الأداء الإداري ومستوى الإنتاج.
- يؤدي الفساد إلى إضعاف السلطة الرسمية وذلك بخلق مستوى آخر موازٍ لها مما يعني عدم فعالية بعض القرارات التي تتخذها السلطة الرسمية، فتفقد بذلك قدرتها وهيبتها؛

3) **الآثار السياسية للفساد:** إن ما يتحمّله المجتمع من الفساد كلفة كبيرة من الجانب السياسي جراء الممارسات الفاسدة وغير المشروعة وغير القانونية، ويمكن أن نشير إلى أهم الآثار المترتبة عليه سياسيا كما يلي:

- ارتفاع وتأثر الخطر السياسي الذي ينعكس سلبا على جذبِ استثمارات الشركات الدولية .

- ظهور بوادر الصِّراع السياسي بين النخب السياسية وانتشار حالات السَّيطرة على الحكم بوسائل غير مشروعة.
- يمكن أن يتحوّل الفساد الإداري في كبرى الشركات العالمية إلى عامل تدخل سياسي في شؤون الدُّول النامية .
- تحريف أهداف المؤسسات العامة عن محتواها الحقيقي وتحويلها إلى مجرّد واجهات تخدم أغراض النخبة الفاسدة.
- السَّيطرة التدريجية على المؤسسات الرقابية في المجتمع وتحويلها إلى أبواق دِعاية لا تُمارِسُ أي مساءلة أو محاسبة للفاسدين ولا تفضحُ الممارسات الفاسدة وجرائم السلوك المنحرف بكافة أشكاله.